

# ظاهرة انحراف الأحداث كمشكل اجتماعي في المجتمع الجزائري

## Juvenile delinquency as a social problem in Algerian society

أ/ سمير فراح علم الاجتماع الجنائي جامعة الجزائر ٢

### الملخص :

أود أن أشير في هذه الورقة إلى ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري باعتبارها مشكلة اجتماعية ناجمة عن مشاكل أخرى كتلك المتعلقة بالنظام الأسري و اختلالاته و تلك المتعلقة بالنظام التربوي المتمثلة في مشكلة التسرب المدرسي. هذه الظاهرة لا تزال تؤرق المجتمع بالنظر إلى حجم الظاهرة والفئة العمرية الشابة التي ترتكب الجناح والسلوكيات المنحرفة باعتبارهم يمثلون فئة الطفولة التي تمثل عماد المستقبل، وبالتالي فإن التصير في اخذ الظاهرة بمحل الجد سينعكس سلبا على مستقبل أبنائنا ومستقبل مجتمعا وهو ما سنوضحه بالتفصيل .

### Abstract

Juvenile delinquency is one of the worrying phenomena that a society can experience; its seriousness is due to its detrimental consequences on security and stability. Our objective, through this paper, will focus on the description of juvenile delinquency in Algerian society, which is the result of several factors; The family system, family dissociation, the education system and dropping out of school .

### مقدمة :

نعيش اليوم في واقع اجتماعي أصبح فيه الانحراف والجريمة سمة من سمات الحياة الاجتماعية (١) لا يكاد أي مجتمع يخلو منها، مشكلة و ظاهرة خطيرة تهدد استقرار المجتمع، نظرا للاختلالات التي تحدثها على مستوى جميع الأنظمة الاجتماعية. هذا ويشمل الانحراف في معناه الشامل، مجموعة السلوكيات والأوضاع التي يحكم عليها أفراد مجتمع معين على أنها غير متوافقة أو منسجمة مع قيمهم ومعاييرهم والتي تستلجب الإدانة و العقاب (2) .

والحديث عن الانحراف (3) في عمومها لا يخص فئة الكبار فحسب، بل يتعداه إلى فئة الأطفال الصغار والمراهقين الشباب (الأحداث)، والأمر الهام في الظاهرة كون أن من يرتكب الجرائم أو ينجس في الانحرافات هم من فئة الأطفال والمراهقين فالمرحلة العمرية التي يمرون بها وما تتميز به من خصائص بيولوجية ونفسية واجتماعية تصعب أكثر فهمنا للسلوكيات الانحرافية المرتكبة من طرفهم، والخطير في الأمر أن التجذر في الإجرام تسبقه بدايات أولى في مرحلة الطفولة والمراهقة وهو ما ذهبت إليه دراسات Mucchielli Laurent بأن الجريمة والانحراف لها علاقة بالمراحل العمرية للإنسان فقد تكون المرحلة ما قبل المراهقة هي فترة جد حساسة من ناحية الخطر في الدخول في الجناح خاصة في ظل ظروف اجتماعية معينة . فقد تبين له أن الفترة ما بين السن ٨ إلى ١٠ سنوات هي فترة ما قبل المراهقة هي بداية ارتكاب الأفعال غير المشروعة و تتسارع من السنوات ١٢ إلى ١٣ سنة، ثم تستقر الى غاية منتصف المراهقة ١٨-١٦ سنة، وتتضاعف بشدة مباشرة ثم تختفي بشبه تام بعد سن الثلاثين (4).

هذه المرحلة العمرية و مدى علاقتها بالانحراف والجناح لقيت اهتمام كبير من قبل الباحثين خاصة في الدراسات الإجرامية إلى حد اعتبار أن الانحراف والجناح أحيانا كمشكل مرتبط بنمو شخصية الفرد. هذه الملاحظة أكدتها دراسة "مارك لوبلان" Marc Leblanc ، في دراسته المشهورة حول جنوح الأحداث التي بين فيها صحة افتراضه بان ظاهرة الجنوح مرتبطة بمراحل النمو التي تمر بها المراهقة (5).

ومن المؤكد أن ظاهرة انحراف الأحداث كمشكلة اجتماعية لا يمكن تفسيرها بعيدا عن محيطها الاجتماعي الذي برزت فيه وعلاقتها بالنظم الاجتماعية، لأن الدراسة العلمية للنظم الاجتماعية هي الأساس الأول لمواجهة المشكلات الاجتماعية، أو الأمراض الاجتماعية التي هي في جوهرها اختلال في أداء النظم لوظائفها، أو انحراف عن الفطرة السليمة (6).

فالأسرة والمدرسة لطالما اعتبرت من النظم الاجتماعية التي لها ادوار جوهرية في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء والمؤسسات الأكثر تأثيرا مباشرة في تكوين شخصية الفرد و توجيه ميولاته ومواقفه و سلوكياته . ولكن بالنظر إلى الانتشار المتزايد لانحراف الأحداث، أصبحت هذه المؤسسات أو النظم الاجتماعية ( خاصة الأسرة والمدرسة ) محل نقد و تشكيك من طرف العديد من الدارسين والباحثين في علم الاجتماع وعلوم التربية وعلم النفس ... وغيرها، كونها فقدت تلك

الأهمية التي كانت تحظى بها سابقا في الرعاية والاهتمام والمراقبة والتنشئة ووقاية وحماية الأطفال والمراهقين من الوقوع في الانحراف والجريمة. فهل الخلل هو داخلي ضمن هذه النظم الاجتماعية، أم هو خارجي نتيجة التغيرات المتسارعة وتدخل مؤسسات اجتماعية أخرى منافسة للأسرة والمدرسة ؟ هل الظاهرة هي نتيجة حتمية للمشكلات الاجتماعية التي تعيشها الأسرة أم هي نتيجة لمخلفات المنظومة التربوية والتسرب المدرسي ؟ وإلى أي مدى يمكن ان تعتبر انحراف الاحداث كمشكلة اجتماعية ؟

وقبل أن أتطرق إلى الموضوع أود أن أقدم بعض التعريفات المهمة لظاهرة انحراف الأحداث كمشكلة اجتماعية .

#### أولا : تعريف انحراف الأحداث:

١- الانحراف: لفظة الانحراف كما جاءت في المعجم الوسيط تعني "مال"، و انحراف مزاجه تعني مال عن الاعتدال كما أن هذه اللفظة جاءت بمعنى الميل إلى حرف أو إلى جانب وانحراف عن الطريق أو الجادة مال وخرج عنها، وانحراف عن الصواب ابتعد عنه ونسبة الانحراف إلى الأحداث تعني حالة معينة من السلوك غير المستقيم تقترن عرفا بالأطفال والمراهقين" (7) والانحراف كمصطلح برز في أواخر القرن التاسع عشر، من القاعدة اللاتينية *dévier* لتعني الميل عن الطريق الصحيح، عن مبدأ معين أو عن قاعدة معينة. فالمرجعية إلى قاعدة معينة تسمح لنا فورا بتمييز الانحراف من الأشكال الأخرى من عدم الامتثال (8). ولان استخدام مصطلح الانحراف هو حديث فقد ظهر في علم الاجتماع الأمريكي في نهاية سنوات الستينات ليشير إلى السوكيات ( الفردية و الجماعية) التي تنتهك المعايير و تخلق اضطرابات و تستجلب العقاب (9).

يعرف كوسون CUSSON الانحراف بأنه هو " مجموعة من السلوكيات والأوضاع التي ينص فيها أعضاء جماعة انها ليست متوافقة مع توقعاتهم، معاييرهم أو قيمهم، وبالتالي قد تستجلب لهم الإدانة والعقوبة" (10). ومن خلال هذا التعريف نجد أن الانحراف يستند إلى الإطار الاجتماعي الذي يتشكل فيه السلوك والحكم على هذا السلوك بالسواء أو بالشذوذ ، فالقاعدة الاجتماعية لتحديد الانحراف تتمثل في الخروج عن القيم والقواعد والمعايير و أما " ليمرت" يعرّف الانحراف بأنه أي تصرف يجلب إدانة وسخط الناس عليه لأنه يخرج عن القواعد

والضوابط السليمة التي يقرها ويقبلها المجتمع، وعرفه " كيلنارد" على أنه تلك المواقف التي يكون السلوك فيها موجها توجيهها مستهجنا من جهة نظر المعايير، ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع (11).

٢- **تعريف الجناح:** لفظة جناح هي مصدر لكلمة جنح، فيقال جنح، جنا وجنوحا (12). ويقال أيضا، جنح إليه وجنح له بمعنى مال إليه وتابعه، وجنحت السفينة انتهت إلى الماء، فمالت ولصقت بالأرض، وجنح الإنسان مال على أحد شقيه وجنح الرجل انقاد(13) ، والجناح هو الميل إلى الإجرام (14). هذا ويرتبط مفهوم الجناح في الغالب بمصطلح "جناح الأحداث" *délinquance juvénile*، وجناح الأحداث هو نمط معين من سلوك الأطفال والمراهقين، يعتبر ضارا بالمجتمع ويختلف ما يصطلح عليه انه ضار اجتماعيا في مجتمع من مجتمع إلى آخر حسب القيم الاجتماعية والخلفية (15).

**ثانيا: النظرة القانونية للانحراف أو جناح الأحداث:**

الحدث في القانون يبدأ بسن التمييز و ينتهي ببلوغ سن الرشد، ولقد حدد القانون الجزائري الحد الأعلى للحدث تصريحا والحد الأدنى تضمينا ويشير القانون الجزائري إلى الحدث والطفل في نفس المعنى حيث تشير المادة ٢ من قانون حماية الطفل أن الطفل هو" كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر ١٨ سنة كاملة " أما في قانون الإجراءات الجنائية فالحدث هو " صغير السن الذي لا يقل عن الثامنة عشر ١٨ عاما وبوصول الصغير إلى هذه السنة يكون قد بلغ سن الرشد الجنائي(16) ، والطفل الجانح هو" الطفل الذي يرتكب فعلا مجرما والذي لا يقل عن ١٠ سنوات " (17) وفي التعريف القانوني لجنوح الأحداث، يأخذ الكثير بالتعريف الذي يشير إلى أن الجناح عبارة عن خرق للقاعدة القانونية حيث يعرف "جلال عبد الخالق" الحدث المنحرف على انه الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون ويرتكب فعلا نهى عنه في سن معينة لو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة او جنحة أو جنائية (18).

**ثالثا : التعريف الاجتماعي للانحراف أو الجناح :** ولما كانت جذور الجناح متنوعة ومظاهره متعددة، بالإضافة إلى كثرة أصناف المنحرفين والجانحين، واختلاف معالم الشخصية الجانحة من حدث إلى آخر وجد الكثير من العاملين في ميدان الجناح والانحراف صعوبة في استجماع هذه العناصر كلها في تعريف عام(19) .

والجناح في نظر علماء الاجتماع، ذلك السلوك الذي يقوم به الحدث منتهكا معيارا معيناً لوجود دافع معين أو لوجود مجموعة من الظروف أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل، لهذا نجد "روبرت ميرتون" يعرف السلوك الانحرافي أو الجانح، بأنه ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره(20).

كما ينظر علماء الاجتماع الى الانحراف انه ينشأ من البيئة دون تدخل للعمليات النفسية المعقدة التي تلعب دورها على مسرح اللاشعور وهم بذلك يصفون الاحداث المنحرفين على انهم ضحايا ظروف اتسمت بعدم الاطمئنان والاضطراب الاجتماعي لأسباب متعلقة بالانخفاض الكبير لمستوى المعيشة الذين يعيشون في ظله او هم ضحايا مزيج من هذا او ذاك(21). كما يعرف "منير العصرة" انحراف الأحداث بأنه موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل او اكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي الى السلوك غير المتوافق او يحتمل ان يؤدي إليه (22) ، كما أوضح "بيرت" مفهوم انحراف الأحداث بأنه حالة تتوافر في الحدث كلما اظهر ميولاً مضاداً للمجتمع لدرجة خطيرة تجعله موضوعاً لإجراء رسمي، كما عرفته "صوفيا رويسون" بأنه كل فعل او تصرف يعارض مصلحة الجماعة في أي زمان واي مكان دون الكشف عن شخصية الفاعل(23).

#### رابعاً: انحراف الأحداث كمشكل اجتماعي

يتخذ علم الاجتماع مقاربات مختلفة، كما يشدد على أن المشاكل الفردية غالباً ما تضرب بجذورها في المشاكل الناجمة عن جوانب من المجتمع نفسه. هذه الفكرة الرئيسية تم طرحها من طرف جيم رايت ميلز Wright Mills's (١٩٥٩) الخيال السوسيولوجي والتميز التقليدي بين المشاكل الشخصية والقضايا العامة. المشاكل الشخصية تشير إلى وجود مشاكل تؤثر فقط على الأفراد فضلاً عن غيرها من أفراد المجتمع، ومن الأمثلة على هذه المشاكل مشكلة الطلاق والبطالة... الخ، أما القضايا العامة مصدرها يقع في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع و تشير إلى المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على العديد من الأفراد . "ميلز" اعتبر أن المشاكل العادية المعترية مشاكل خاصة من الأفضل أن تفهم على أنها قضايا عامة، ما دفع به الى صياغة

مصطلح الخيال السوسولوجي للإشارة إلى القدرة على إدراك الأساس البنائي للمشاكل الفردية(24).

والملاحظ أن بعض العلماء قد يستخدمون مصطلح المشكلة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع مصطلحات أخرى كالانحراف والتفكك، باعتبارها درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن في ناحية من ناحية الحياة الاجتماعية ، ولذلك يستعملون هذه المصطلحات الثلاث في مكان الآخر دون تمييز . فمثلاً يهدف "كلينارد" من كتابه الأمراض الاجتماعية ان يكون مرجعاً في المشاكل الاجتماعية والتفكك والأمراض الاجتماعية . أما " ليمرت" فهو ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع ، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة " (25) ، ومن بين التعريفات التي وضعها "لندريج" للمشاكل الاجتماعية بأنها " المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام، يهدف حماية المجتمع وإصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل انسان من ان يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه " (26).

وقد سمحت الطروحات الفكرية في علم الاجتماع إلى تخصيص علم يسمى بعلم المشكلات الاجتماعية، نظراً لان المجتمع أصبح يتعرض لعدد من المشاكل المتنوعة والمتزايدة باستمرار وعليه باتت المشكلات الاجتماعية تمثل المعين الرئيسي لعدة حقول في علم الاجتماع(27). وفيما يتعلق المشكلة الاجتماعية وجب أن تشير إلى مايلي : أولاً ان المشكلة هي حالة اجتماعية التي لها آثار سلبية على الأفراد و على عالمنا الاجتماعي، أو عالمنا المادي وثانياً ان المشكلة الاجتماعية لديها حقائق موضوعية وذاتية. و الواقع الموضوعي للمشكلة اجتماعية يأتي من الاعتراف بأن حالة اجتماعية خاصة هي موجودة (28).

والمشكلة الاجتماعية كما يراها "عمر خليل العمر" هي الحالة الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الأفراد أو تعاكس أحكامهم عليها شاعرين بها فيحكمون عليها بأنها تشكل مشكل لهم (29). بمعنى شعور الأفراد أو إدراكهم بان إحدى قيمهم قد انتهكت من قبل البعض فخلقت مشكلة اجتماعية ، وهناك من ينظر إلى المشكلة الاجتماعية التي مفادها أن النظرة الموحدة لعدد كبير من الأفراد للظروف التي يعيشونها ويعدها غير مرغوب فيها ويحكمون عليها بأنها مصدر

مشاكلهم الاجتماعية. وهناك تعريف ثالث يعبر عن عدم استقرار أو اضطراب نمط العلاقات الاجتماعية الذي يهدد وجود إحدى قيم المجتمع أو إحدى مؤسساته لجعلها غير ملائمة داخل المجتمع الأمر الذي يدفع الأفراد بمطالبة إعادة استقرار النمط المهدهد وردع مسببات اضطرابه(30).

وعادة ما نجد الكثير من الأفراد يصنف تحت طائفة المشكلات الاجتماعية قائمة طويلة من المشكلات المختلفة التي تسيء أو تصدع أو تعيق تمزق أو تحرف سلوكهم أو قيمهم أو علائقهم وقد لا يختلف الباحثين في إبراز اهتماماتهم حول دراسة مشكلات مجتمعهم بل يختلفون في تشخيص أسباب مشكلات المجتمع لأنها غير متشابهة ومتطابقة في إدراك الناس لها واعتبارها مشكلة " (٣١) هذا لان الأفراد يختلفون في ثقافتهم وقيمهم ومعاييرهم الاجتماعية.

ولا يكاد يختلف اثنان اليوم ان الانحراف والجريمة والجناح هي مشكلة اجتماعية لما لها من أضرار وسلبيات و على استقرار وامن المجتمعات وتميبتها ، فالشعور بعدم الأمن الذي تسببه الجريمة يكفي إلى حمل الظاهرة إلى مستوى الخطر العام ، لأنها تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية، و يجعل انتشارها المتزايد تهديدا حقيقيا لسلامة المجتمع وأفراده ومؤسساته ونظمه.

فظاهرة انحراف الأحداث هي مشكلة اجتماعية بامتياز لأنها تضم كل صفات المشكلة الاجتماعية، هذه الصفات التي حددها العلماء للمشكلة الاجتماعية يمكن أن نبينها كالتالي(٣٢):

- ١- ظهورها في كل المجتمعات الإنسانية سواء كبيرة الحجم أو صغيرة، معقدة البناء أو بسيطة، متخلفة أم متحضرة ، تقليدية أم متمدنة .
- ٢- تختلف في سعة حدودها وتكرار وقوعها و درجة توزيعها .
- ٣- تتشكل تدريجيا على مراحل مترابطة لذا فإنها لا تظهر فجأة و عفوية .
- ٤- متطورة اجتماعيا
- ٥- تبرز نتيجة التمزق في النسيج العلائقي الاجتماعي او نتاج اضطرابات تحصل داخل المجتمع.
- ٦- ملتصقة بالفساد والتفسخ الاجتماعي داخل المجتمع .
- ٧- يقال أحيان أن الاضطراب الفردي يبرز من نفس القوى الحيوية (الديناميكية) التي تفرز أو تنتج الاضطراب الاجتماعي .

٨- تفسر المشكلة على انها احد او جه التغيير الاجتماعي

٩- يساعد التطور التقني على خلقها .

١٠- تعكس صرامة الضغوط الاجتماعية كالفقر والانتكالية والضعف السكانية والصراعات

العرقية والبطالة وارتفاع معدلات الجرائم والانحرافات السلوكية والحرب والسلام... الخ

١١- مرتبطة بالقيم في بعض الأحيان، الآداب العامة والأخلاق تمثل نواتها و ولها تفسيرات

متعددة .

#### خامسا : واقع مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر :

عرفت ظاهرة انحراف وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري، تزيادا كبيرا وأصبحت وتتصدر صفحات الجرائد وتقارير المصالح الأمنية، وجلبت أنظار المهتمين بقضايا الطفولة، فمن الناحية الإحصائية، وبلغت الأرقام عرفت السنوات الأخيرة، تزايد مخيف وخطير في وتيرة عدد الشباب المنحرفين، وجرائم الأحداث بصفة خاصة، كلها مؤشرات تدل على خطورة الظاهرة، فلقد أفادت الإحصائيات على سبيل المثال أن (١١ ألف طفل) يحالون على العدالة سنويا، بمتوسط ٣٠ طفل في اليوم وفقا لما كشفه رئيس جمعية ندى للدفاع عن حقوق الطفل(٣٣)، إضافة إلى ذلك أصبح الأطفال والمراهقين(الأحداث)، أكثر عنفا من خلال اقترافهم لجرائم السرقة وجرائم الضرب والجرح العمدي، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة ففي السنوات الممتدة من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠١٢ حيث أظهرت إحصائيات الدرك الوطني، أن المعدل السنوي للأحداث القصر في شتى أنواع الإجرام هو ٣١٥٣ شخص، بينما تزايدت الجرائم الأخلاقية والاعتداء على الأموال بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة.

إن الأرقام والإحصائيات لا تعكس بالضرورة حجم المشكلة ، لهذا نجد العديد من العلماء يميزون بين الجنوح الظاهر او الواقعي والجنوح الخفي، و يتحدثون عما يعرف بالرقم الأسود الذي يشكل ستة أضعاف الجنوح الظاهر او الواقعي ولذلك ما يبره منها(٣٤) :

- تستر الآباء والعائلات على جنوح أبنائهم وأقاربهم حفاظا على سمعة الأسر والعائلات.
- تستر مسؤولي المؤسسات التربوية على جنح التلاميذ حفاظا على سمعة المؤسسات التي هم مسؤولون عنها .
- إحجام الضحايا عن التبليغ ورفع شكاوى ضد الجانحين الأحداث رافة بالنظر إلى سنهم .

- الاختلاف البين بين إحصائيات الشرطة والعدالة خاصة في ما يتعلق بالمتابعة القضائية.

إذن نحن أمام مشكلة اجتماعية بحاجة الى الدراسة والتحليل خاصة اذا ما اعتبرنا وأخذنا في الاعتبار ان انحراف الصغار يشكل مرحلة ابتدائية للولوج إلى عالم الإجرام، فإذا ما اردنا أن نقدم حلولاً للتقليل من الجرائم بصفة عامة وجب علينا النظر في واقع الطفولة و تعزيز مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالاسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بالقيام بأدوارها المنوطة بها و تكاتف المجتمع المدني في عدم التساهل مع الانحرافات الصغيرة للأطفال والمراهقين وتقديم النصائح والإرشادات التربوية بما يعطي للمجتمع مكانته و مكانة المؤسسات والنظم الاجتماعية التي تنظمه.

وقد لا يتضح للبعض ان ظاهرة انحراف وجناح الأحداث هي مشكلة اجتماعية حقيقة في الجزائر، لأنها بعيدة عن النقاش الاجتماعي العام ولا تستجلب انتباه الرأي العام، إلا ان واقع الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا عرفت ظاهرة جناح الأحداث تطورات خطيرة في الدول الغربية ودقت ناقوس الخطر نظرا للانتشار المتزايد والرهب للظاهرة بفعل التغيرات التي عرفتھا البلدان الصناعية والتحويلات والتغيرات التكنولوجية والتغيرات في الأسرة وأدوارها ووظائفها. "مارك لوبلان" أشار إلى أن المشكلة في كندا مثلا هي في حجم الظاهرة مقارنة بالحجم السكاني للمراهقين ، وأشار إلى أنها مشكلة حقيقية ليس فقط لما تخلفه من أضرار على الضحايا و لكن هذه الفئة الجانحة ستكون الفئة المجرمة البالغة و أباء المستقبل (٣٥).

#### سادسا : الأسرة واختلالاتها وعلاقتها بانحراف الأحداث :

تعتبر الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام و جماعة الرفاق، من أهم النظم الاجتماعية في تفسير مشكلات جناح الأحداث في الجزائر خاصة في ظل التغيرات السريعة والتحويلات التكنولوجية في العصر الحالي. غير أن الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع ومن أهم النظم الاجتماعية، يشكل استقرارها المادي والمعنوي شرط أساسي لقيام المجتمع بأدواره ووظائفه وأي خلل أو اضطرابات أو مشاكل داخل الأسرة و في نمط علاقاتها وتفاعلاتها ما بين أفرادها سيؤثر على وظائفها و يكون لها تأثير بصورة مباشرة وغير مباشرة على التنشئة الأسرية وعلى تصرفات وسلوكيات الأبناء ونموهم النفسي والعاطفي. اليوم أصبحت الأسرة توجه إليها أصابع الاتهام

باعتبارها مصدرا لانحراف وجناح الأحداث خاصة في تراجع دورها في الرقابة الأبوية و متابعة تصرفات الأبناء و وقايتهم من الانحراف. فالتفسيرات الحديثة للانحراف والجناح لدى الأحداث بينت أن الأوضاع السيئة التي يعيش فيها بعض الأطفال والمراهقين ناجمة من ضعف في التضامن والتماسك الأسري و انتشار مظاهر العنف الأسري ، هذه السلوكيات يمكن أن يكون لها آثار في خروج الأطفال إلى الشوارع أين يتعرضون لكل أنواع الاستغلال السيئ والتعرض إلى مخاطر الانحراف والجناح كالسرقة ، والتسول ، التشرذ ، الاعتداءات الجسدية ، القتل ، والدعارة...الخ.

ففي نتائج التحقيق الوطني الذي تم إجرائه على الأطفال تحت الرعاية القضائية(٣٦) ، بينت الدراسة أن العوامل والمشاكل الخطيرة المرتبطة بالأسرة لها تأثيراتها سلبية على الأبناء ومن أهم هذه المشاكل انتشار الأسر الأحادية الأب بفعل الطلاق و الانفصال، تزايد الأمهات العازبات، وبينت الدراسة أن ما يقارب نصف المبحوثين يعيشون مع الوالد فقط ، مع ظروف نفسية و اجتماعية سيئة لدى الآباء ، ظروف العمل والسكن ، الدعارة ، تعاطي مخدرات وظروف صحية سيئة للوالدين (٣٧).

وبالرغم من الأدوار والوظيفة التي تقوم بها الأسرة في سد معظم حاجيات الفرد العاطفية والتربوية والاجتماعية والثقافية، إلا أنها فقدت الكثير من فعاليتها خاصة في الأوساط الحضرية ، اذ وبفعل التغيرات السريعة حلت مؤسسات اجتماعية أخرى محل الأسرة للاضطلاع بهذه المهمة . فالأسرة في المجتمع الغربي مثلا ، سبقت وان دقت ناقوس الخطر بفعل التوسع الحضري و خروج المرأة للعمل ، و تزايد الصناعة والعمل خارج البيت ، لتصبح الجريمة والجناح جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، فعملية التحضر التي اجتاحت العالم الغربي في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، أخذت تجتاح كل مناطق العالم، هذه التغيرات بدأت تظهر معالمها في المجتمع الجزائري مع زيادة التحضر السريع والتركز السكاني في المدن، وخروج المرأة للعمل ومشاكل الحياة اليومية وأزمة السكن...الخ وقد أثرت هذه التغيرات بشكل سلبي على الأسرة وأفقدتها الكثير من وظائفها ، وتزايدت المشاكل المرافق لها. فمن بين مظاهر التغير تراجع السلطة واختفاء التقاليد وتقلص الرعاية والرقابة على الأبناء، وتراجع الشعور بالانتماء للأسرة(٣٨). والتي في اعتقادنا لها علاقة بانحراف وجناح الأحداث .

وقد كان لعدم الاستقرار الذي عرفته الأسرة وفقا لبعض الباحثين مرده إلى العديد من العوامل ومن بينها (٣٩):

١- فقدان الأسرة الصغيرة للحماية في حالة تعرضها للازمات، بحيث لم تجد من تلجأ إليه من أبنائها، بينما كانت الأسرة الممتدة في السباق ملجأ للأسرة الصغيرة ولكل الأفراد الذين ينتمون إليها .

٢- اختفاء روح السيطرة التي كانت تسود الأسرة في الماضي، وحلول روح التعاون محلها ، وتراجعت السلطة الأبوية وتقلصها مما أدى إلى عدم استقرار الأسرة الحديثة . ومع اقترام المرأة للعمل بشكل سريع ومتزايد أوكلت مهمة تربية الأبناء إلى مؤسسات تربوية أخرى مما اضعف الروابط الأسرية بسبب الغياب المتكرر للوالدين أضف إلى ذلك ضعف الروابط بين الناس وقلة التفاعل الاجتماعي نظرا لكبر المدينة و ارتفاع عدد سكانها مما اثر على عملية مراقبة الآباء للأبناء .

هذه التغيرات التي شهدتها المدينة والأسرة ترافقت معها انتشار للجريمة وتعاطي المخدرات وجناح الأحداث لهذا اتجهت العديد من الدراسات والبحوث للبحث عن العلاقة ما بين الأسرة والانحراف والسلوك الإجرامي فمثلا البحوث التي أجراها West et Farrington، سمحت بوضع خمسة مؤشرات حول الجناح، من بينها ثلاثة مؤشرات تمس الحياة الأسرية وهذه المؤشرات هي كالتالي:

١- العائلة كبيرة الحجم ( أربعة أطفال فأكثر )

٢- إجرام الوالدين

٣- الطرق التربوية غير الكافية .

٤- قلة الدخل الأسري

٥- ضعف الرصيد الثقافي للشباب المبحوث .

و قد بينت الدراسات الحديثة حول الموضوع ودراسات الحالات أيضا أن الأسرة تؤدي إلى الجناح من خلال عدة طرق الدراسات إذ بينت أن المشاكل الأسرية للجانيين تدور حول أربعة محاور كبرى وهي (٤٠):

- الطريقة التي تتم من خلالها ممارسة السلطة داخل الأسرة .
- غياب المودة أو العطف من طرف الأبوين.
- البناء العائلي.
- الديناميكية الأسرية و عملية تحديد الهوية .

في حين يعتبر التفكك الأسري من جانبه البنائي خاصة بفعل الطلاق أو وفاة احد الوالدين أو كلاهما من المولدات الدافعة للجنوح والانحراف. و الطلاق كمظهر من مظاهر التفكك الأسري، عرف في المجتمع الجزائري تزايدا ملحوظا وأصبح كمؤشر على قطع نسيج العلاقات داخل الأسرة الجزائرية، فمثلا أشارت الإحصائيات الأخيرة حول معدلات الطلاق لسنة ٢٠٠٨، ما عدده ٣٩٣٩٦، حالة طلاق لترتفع في سنة ٢٠١٠ إلى ٤٩٨٧٥ حالة طلاق، ثم استمرت أعداد الطلاق في الارتفاع لتصل سنة ٢٠١٢ إلى ٥٧٤٦١، حالة(٤١). وبالتالي انقطاع الرابطة الزوجية في العائلة التي فيها عدد من الأبناء الصغار يؤدي إلى تغير في وظائف الأسرة لأدوارها ويصبح الرقابة الوالدية هشة في نظر الأبناء مما يعزز الانحراف والوقوع في الجريمة.

ونظرا لكون الأبناء يقضون اغلب أوقاتهم مع أفراد الأسرة باعتبارهم من الجماعات المرجعية الأولى، فالعلاقات التي تربط أفراد العائلة تترك أثارها وانعكاساتها على سلوكية الأبناء وعلى الخصائل الاجتماعية والخلقية التي يتميزون بها، وقد تتميز هذه العلاقات بالاجابية أو السلبية فإذا كانت ايجابية سيكون انعكاساتها إيجابا على الأسرة وتصبح أكثر تماسكا، أما إذا كانت العلاقات الداخلية لأعضاء العائلة تتميز بالسلبية والتنافر الاجتماعي ستكون الأسرة معرضة لخطر التفكك و تصبح غير قادرة على القيام بوظائفها والتزاماتها اتجاه أفرادها والمجتمع الكبير(٤٢). ولهذا تشير الكثير من الأدلة الميدانية على أن التفكك والتمزق الذي يصيب نسيج العلاقات الداخلية للأسرة غالبا ما يسبب انحراف وجناح أولادها (٤٣).

#### سابعا : المؤسسة التربوية وعلاقتها بانحراف وجناح الأحداث :

من جهة أخرى نجد أن المؤسسة التربوية خاصة المدرسة مساهمة أيضا في انحراف الأحداث، ويعتبر التسرب المدرسي كأحد مخلفات المدرسة يكاد يكون مقترنا بانحراف الأحداث كعلاقة شبه حتمية و ليست افتراضية. هذا مع الأخذ في الاعتبار المستويات التعليمية للأحداث وصعوبات التكيف المدرسي وعدم الرغبة في التعليم و متابعة الدراسة. فالمدرسة لا تعتبر بالضرورة مسؤولة عن انحراف الأحداث نظرا لاختلاف الأوضاع الأسرية الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الأحداث. فكيف تساهم المدرسة في ظاهرة الانحراف ؟

١- المدرسة كنظام تربوي ومشاكلها: المدرسة باعتبارها نظام اجتماعي تربوي، تسعى إلى تدعيم العملية التربوية وإزالة العقبات التي تعيق وصولها إلى تحقيق أهدافها ولاسيما ما كان ناجما عن صعوبات التكيف لدى بعض الطلبة مع البيئة المدرسية و مشاكل الانضباط الذاتي. و من المعلوم أن النظام المدرسي المعتمد سابقا في فرض الانضباط داخل المدرسة كان يركز على عنصر التخويف، واستخدام "العصا"، وكان للمدير الكلمة والسلطة النهائية في إخضاع الطلاب ، إلا أن هذا النظام المدرسي بدا يختفي و أصبح النظام المدرسي الحديث يقوم على أساس الحاجة إلى احترام الذات وتوليد الرغبة الصادقة لدى التلاميذ بالعمل الصحيح ، والمدرسة اليوم تواجه نوعين من الخروج من النظام (٤4):

أ- النوع الفردي : ومن أمثله الشغب و الهروب من المدرسة والسرقه، الغش في الامتحانات وتدمير الأثاث المدرسي والتخريب .

ب- النوع الجماعي فهو يتعلق ب: قلق الطلبة واضطرابهم وعدم ثقتهم في قيمهم ومعاييرهم الأخلاقية و جمود النظم التعليمية، وعدم وجود خدمات إرشادية وتوجيهية في المدرسة واهتزاز سلطة المعلمين الرسمية وغير الرسمية، وقلة تعاون الآباء مع المدرسة لانعدام اهتمامهم بما يجري فيها لإهمالهم بما تقوله المدرسة عن أبنائها أو لعدم إحكام سيطرتهم كأباء على أبنائهم(٤٥).

في حين يعتبر التسرب المدرسي كمشكلة اجتماعية إذا ما لم يتمكن المتسربين من المدارس من إيجاد فرص لمتابعة التكوين المهني أو الاندماج في سوق العمل، فيجد الشاب نفسه في دائرة مغلقة من دون هدف في الحياة ، فيسيطر الفراغ على الشاب و يقع في الانحرافات السلوكية والإجرامية .

٢- التسرب المدرسي كمشكلة اجتماعية : التسرب المدرسي ليس ظاهرة جديدة في القطاع التعليم والتربوي بالجزائر، إلا انه يبقى ولا يزال مشكلة أساسية في النظام التربوي وفي كل مستويات التعليم خاصة في نهاية كل طور، حيث يغادر سنويا عدد كبير من التلاميذ مقاعد الدراسة، فمثلا سجلت السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨ ،تسرب إجمالي قدر ب ٥٣.٢٠٠.٠٠٠ تلميذ من بينهم ١٣٤٦٠٠ في نهاية السنة التاسعة من التعليم الأساسي و ١١١٧٢٠٠ تلميذ في نهاية

السنة الثالثة من التعليم الثانوي من نفس السنة . وفي دراسة قامت بها وزارة التربية الوطنية و هي دراسة تتبعية من السنة الأولى أساسي إلى السنة النهائية من التعليم الثانوي خلال المواسم الدراسية (١٩٧٩-١٩٨٠-١٩٩٢-١٩٩٣)، خلصت إلى أن ٣٨.٠٦% يغادرون التعليم الأساسي دون الوصول إلى السنة التاسعة من التعليم الأساسي(٤٦). ومن خلال النسب الأخيرة التي أشارت إليها وزارة التربية الوطنية، أن هناك اختلاف في النسب ما بين الذكور والإناث في الظاهرة، ١,٦٧% في الابتدائي و ١١,٨٦% في المتوسط من الذكور لسنة ٢٠١٤ تخلوا عن الدراسة وفقا لتصريح وزيرة التربية الوطنية (٤٧).

والتسرب المدرسي في الجزائر قد يكون نتيجة الفشل المدرسي وهو ليس بالضرورة فشل التلميذ فحسب، ولكنه يعود إلى عوامل متعددة متداخلة يعيشها التلميذ مثل عدم الاهتمام به وإعطائه عناية خاصة وعدم الاهتمام بأفكاره وطموحاته، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية لأسر بعض التلاميذ، والصعوبات التي يجدها النظام التربوي في تأدية مهامه (٤٨) .

وهو ما أشار إليه "أحمد خالد" أن نسبة التسرب المدرسي لسنة ٢٠١٢ عرفت تزايدا بنسبة ٥ بالمائة مقارنة بالسنوات السابقة على مختلف الأطوار الثلاث ووفقا لاتحاد أولياء التلاميذ يرجع سبب التسرب المدرسي إلى الظروف الاجتماعية والبيداغوجية التي يعيشها التلميذ وارتفاع القدرة الشرائية وكذلك الضغوطات الداخلية والخارجية وتباين الأوضاع الاجتماعية للتلاميذ، هذا إضافة إلى المقررات الكثيرة في مرحلة الثانوية التي أنهكت بعض التلاميذ (٤٩).

فالتسرب المدرسي كظاهرة في حد ذاته أصبح يشكل خطرا على المجتمع وعلى الأبناء، إلى حد الوصول إلى تزايد مظاهر انحرافية كالانتحار التي عرفت سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لمجموعة من المراهقين الذي وقعوا تحت المضايقات والتحرشات و الاعتداءات الجنسية (٥٠). هذا من دون أن نشير إلى الخطر الذي يحدق بالأبناء في الوقوع تحت فريسة تعاطي المخدرات التي بلغت لدى الأبناء المتمدرسين ما يقارب نسبة ٥٠% (٥١) ، وهي اكبر تهديد حقيقي اتجه أبنائنا، لان تعاطي المخدرات والوقوع تحت طائلة الإدمان يجعل من الفرد يبحث عن التموين المالي لشراء الجرعة، ويتاجر بجسده مع خطر انتشار مرض السيدا أو الدخول إلى عالم الإجرام والجنوح مع أصدقائه أو قبول الموت". (٥٢)

٣- دور المدرسة في الانحراف و الجناح : إضافة إلى التسرب المدرسي كمؤشر أساسي في انحراف الأحداث، نجد أن المعلم قد يكون سببا في الجناح، فدوره يحوم بشكل رئيسي حول مفهوم نموذج الاقتداء، فقد يمكن للمعلم أن يقدم النموذج الايجابي وينشا علاقات جيدة مع الشاب أو قد يكون العكس و فقد يثير المعلم مشاعر اللامساواة و الرفض وعدم الفهم، مشاعر كان قد يكون التلميذ قد عايشها في محيط أسرته أو في علاقات أخرى. (٥٣)

وقد يكون للمدرسة دور في دفع الأفراد للجناح في حالة في حالة عدم الاهتمام بالاضطرابات السلوكية أو صعوبات تكيف التلاميذ في المدرسة وفي العديد من الحالات تشكل المدرسة عامل الذي يزيد من الصعوبات الموجودة وقد يعتبر التلميذ بصفة عامة غير متكيف دراسيا لأنه يعيش حالات فشل على المستوى الدراسي أو غير متخلق أو يفقد الاهتمام بالعمل الدراسي. والشكل الأكثر خطورة لعدم التكيف المدرسي هو الذي يجمع ما بين السلوكيات الثلاثة . بالنسبة للفشل المدرسي يكون أكثر انتشارا لدى الجانحين أكثر من غير الجانحين .وفقا للبحث الذي أجراه Farrington إن غياب النجاح المدرسي في سن مبكرة جدا ما بين ٨ و ١٠ سنوات هو مؤشر جيد لتمييز ليس فقط الجانحين من غير الجانحين ولكن أيضا للكشف عن الأشكال المزمنة للالتزام الإجرامي de l'engagement délinquant (٥٤).<sup>١</sup>

وكخلاصة اعتقد أن الخطر الكبير من الظاهرة من وجهة نظري يكمن في ذلك الغياب شبه التام للأسرة حول تصرفات أبنائهم، وإتباعها لأساليب تنشئية غير نافعة أو أنها لم تعد تجدي نفعاً، فإذا ما استقر في أذهان المراهقين عدم الاهتمام بالقيم الاجتماعية والأسرية والتربوية سيفقد معها الأبناء معنى الأمومة والأبوة و الإخوة وكل القيم بما فيها حب الآخرين، ويصبح أسلوب العنف والتهمج والسب والشتم والسرقه كوسيلة يتبعها الأحداث لفرص أنفسهم كشباب له ثقافة وطريقة عيش مختلفة وكأسلوب للسيطرة والاهتمام بالمطالب الشخصية باستخدام كل الطرق ولو على حساب امن أسرهم. وبالتالي يبدو ان الضحية الأولى من خلال الظاهرة هي الأسرة الجزائرية (الآباء والأمهات) وما تعانيه من انحرافات أبنائها وخروجهم عن السلطة الأبوية ثم المدرسة الضحية الثانية باعتبارها تواجه مشاكل تربوية عجزت الأسرة عن القيام بها، في حين يصبح

---

<sup>1</sup> , Ibid, p 223 .

المجتمع يعاني ويتأسف من انحراف وجناح الأحداث باعتبارهم شباب يافع وهدر لطاقات وشباب مستقبل البلاد .

## قائمة المراجع

<sup>1</sup> -Paul, Higguns, Miteh, Makinem. Thinking about deviance: arelistic perspective, Rowman dudlittle field publisher, INC, 2<sup>en</sup> edition, 2008, P.44.

<sup>٢</sup> Maurice CUSSON “**Déviace**”. Un article publié dans l'ouvrage sous la direction de Raymond Boudon, Traité de sociologie, chapitre 10, pp. 389 422. Paris: Les Presses universitaires de France, 1992, 1re édition, 575 pp.

<sup>٣</sup> من الناحية الاصطلاحية هناك فرق ما بين العلماء في استخدام مصطلح الانحراف و الجناح ، ولكننا في هذه المداخلة نستخدم مصطلح الانحراف في مفهومه الشامل الذي يتضمن بدوره مصطلح الجناح والجريمة .

<sup>٤</sup> Mucchielli Laurent. Le contrôle parental du risque de délinquance juvénile. In: Recherches et Prévisions, n°63, 2001. pp.3-18.pp 3-4.

<sup>٥</sup> Marc Leblanc “La conduite délinquante des adolescents : son développement et son explication” Un article publié dans l'ouvrage sous la direction de Marc Leblanc, Marc Ouimet et Denis Szabo, Traité de criminologie empirique, 3e édition, chapitre 11, pp. 367-420. Montréal: Les Presses de l'Université de Montréal, 2003, 779 pp.

<sup>٦</sup> نبيل السالموطي. بناء المجتمع الاسلامي. ط3. دار الشروق للنشر والتوزيع. ١٩٩٨. ج ١ ص ٧٢. زر الموقع الالكتروني التالي : <http://shamela.ws/browse.php/book-11075#page-119>

<sup>٧</sup> انظر : إدريس الكتاني ظاهرة انحراف الأحداث دراسة اجتماعية لطفولة المنحرفة بالمغرب، مطبعة التومي المغرب، ١٩٧٦، ص ٤٣ .

<sup>٨</sup> Philippe ROBERT, « DÉVIANCE, sociologie », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 1 avril 2016. URL : <http://www.universalis.fr/encyclopedia/deviance-sociologie/>

<sup>٩</sup> Gilles ferréol, et autre, **dictionnaire de sociologie**, ARMON COLIN ,2ème édition, paris, 1995, p 59.

<sup>١٠</sup> Maurice CUSSON, “**Déviace**”. Un article publié dans l'ouvrage sous la direction de Raymond Boudon, Traité de sociologie, chapitre 10, pp. 389-422. Paris: Les Presses universitaires de France, 1992, 1re édition, 575 pp. p 7

<sup>١١</sup> Richard , JESSOR, **society, personality and deviant behaviour**, Holt, Rinehart and Winston, INC, 1968, pp 23,24.

<sup>١٢</sup> المعجم الوسيط. معجم اللغة العربية في مصر. ج ١، ط٢، دار المعارف : القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٤٢ .

<sup>١٣</sup> نفس المرجع، ص ١٤٣ .

<sup>١٤</sup> روجي البعلبكي، قاموس المورد ( عربي – انجليزي). دار الملايين: بيروت، ط٤، ١٩٩٢، ص ٤٣٥ .

<sup>١٥</sup> عبد اللطيف عبد القوي مصلح. ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع وعلاقتها بمتغيرات الوسط الأسري.(ط١). القاهرة : دار الكتاب الحديث، ٢٠١٠، ص ٣٢ .

<sup>١٦</sup> المادة ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية، رقم ٦٦ عام ١٩٦٦ .

<sup>١٧</sup> المادة ٢ من قانون رقم ١٥-١٢ مؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٤٣٦ الموافق ١٥ يوليو سنة ٢٠١٥، يتعلق بحماية الطفل.

<sup>١٨</sup> جلال الدين عبد الخالق ، السيد رمضان . الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١، ص ٢٤ .

<sup>١٩</sup> طه أبو الخير، ومنير العصره. انحراف الأحداث. ط١، منشأة المعارف : الإسكندرية، ١٩٦١، ص ١٤٩ .

<sup>٢٠</sup> Merton R , **Eléments de théorie et de méthode sociologique**. Paris, Plon. 1965, 2<sup>ème</sup> édition. P.167.

<sup>٢١</sup> منال محمد، عباس . الاتحراف والجريمة في عالم متغير ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

<sup>٢٢</sup> منير العصره ، انحراف الاحداث ومشكلة العوامل ، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦

<sup>٢٣</sup> منال محمد، عباس . **الانحراف والجريمة في عالم متغير** ، مرجع سابق ، ص ١٨ .  
<sup>٢٤</sup> Steven E Barkan ,Social Problems: Continuity and Change v. 1.0, Washington, D.C. : Flat World Knowledge, Inc., [2013], Livre électronique Document, Chapter 1,Understanding Social Problems , Plus voir le site suivant  
[http://catalog.flatworldknowledge.com/bookhub/reader/3064#barkansoc\\_1.0-ch00about](http://catalog.flatworldknowledge.com/bookhub/reader/3064#barkansoc_1.0-ch00about)

<sup>٢٥</sup> محمد عاطف غيث. المشاكل الاجتماعية والانحراف السلوكي . مرجع سابق ، ص ص ١٩-٢٠ .  
<sup>٢٦</sup> نفس المرجع . ص ص ٢٠-٢١ .

<sup>٢٧</sup> معن خليل العمر . علم المشكلات الاجتماعية. ط١ . الاصدار الثاني . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ . ص٨٠ .

<sup>٢٨</sup> Leon,Guerrero, "Sociology and the Study of Social Problems" Leon-Guerrero.qxd 1/10/2005 6:26 PM, pp 01-24 . [http://pspkkm.um.edu.my/images/pusat\\_sumber\\_pdf/P4](http://pspkkm.um.edu.my/images/pusat_sumber_pdf/P4).

<sup>٢٩</sup> معن خليل العمر . علم المشكلات الاجتماعية . مرجع سابق، ص ٨٨ .

Voire aussi , Fuller , richard c, 1956 ,socologique teheory and social problems , (ed)jhone Eric Nordskog.Henry Holt and co.,New York pp18-24 . p 21

<sup>٣٠</sup> خليل معن العمر . علم المشكلات الاجتماعية . مرجع سابق ، ص ص ٨٧ - ٨٨ .

<sup>٣١</sup> نفس المرجع، ص ٩٨ .

<sup>٣٢</sup> نفس المرجع، ص ١٨ .

<sup>٣٣</sup> أ رزيقة ، ٣٠ طفلا يحالون على العدالة يوميا في الجزائر ، نشر في جريدة الخبر ، يوم ٢٢-٠٢-٢٠١٢، للاطلاع زر الموقع التالي : [www.djazaires.com/elkhabar/28106](http://www.djazaires.com/elkhabar/28106)

<sup>٣٤</sup> عبد العزيز ديلمي . وظائف وادوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث .الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية . ج/قسم العلوم الاجتماعية . العدد ١٠ جوان ٢٠١٣ . ص ص ٣-١١ . ص ص ٤-٥ .

<sup>٣٥</sup> Marc LE BLANC, «La délinquance des adolescents», in ouvrage sous la direction de Fernand Dumont, Simon Langlois et Yves Martin, Traité des problèmes sociaux. Chapitre 13, pages 279 à 300. Québec: Institut québécois de recherche sur la culture, 1994, 1164 pages. P 5.

<sup>٣٦</sup> Badra Mouustafa Mimouni ,et autre, mineur en garde judiciaire : quelle prise en charge institutionnelle , PNR 31 ,édition DGRSDT ,CRASC .

<sup>٣٧</sup> Ibid.

<sup>٣٨</sup> عبد العزيز بوودن."انحراف الأحداث في المدينة الجزائرية.دراسة تحليلية لمظاهر السلوك الانحرافي في الوسط الحضري الحضري" . مجلة الطفولة والتنمية عدد٧.مج٢/٢٠٠٢.ص ص ١٨٥-١٩٤ ، ص ١٨٧ .

<sup>٣٩</sup> Hanigan, Patricia, La jeunesse en difficulté : comprendre pour mieux intervenir, Presses de l'Université du Québec,2002,p 208 .

<sup>٤٠</sup> Ibid , p 208 .

<sup>٤١</sup> Démographie algérienne 201٤, arab .

<sup>٤٢</sup> احسان محمد الحسن . **علم اجتماع الجريمة** ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٢-٣٤٣ .

<sup>٤٣</sup> نفس المرجع ، ص ٣٤٣ .

<sup>٤٤</sup> جودت عزت عطوي . **الادارة المدرسية الحديثة مفاهيمها وتطبيقاتها العلمية** . ط١. عمان: دار الثقافة للطباعة والنشر، ٢٠١٠ ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

<sup>٤٥</sup> نفس المرجع ، ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

<sup>٤٦</sup> طاهر بوشلوش . "التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأثرها على القيم لدى الشباب . " رسالة دكتوراه ، علم الأتجام ، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٤ .

<sup>٤٧</sup> التسرب المدرسي للذكور : ١,٦٧ بالمائة و ١١,٨٦ بالمائة في المتوسط سنة ٢٠١٤ . تم النشر يوم الخميس ٠٢ أكتوبر ٢٠١٤ ، تم الاطلاع على الموقع يوم ٢ افريل ٢٠١٥ . <http://www.aps.dz/ar/algerie/8250-2014> .

<sup>٤٨</sup> طاهر بوشلوش ، نفس المرجع ، ص ١٠٤ .

<sup>٤٩</sup> اسمهان.ز.ارتفاع نسبة التسرب المدرسي ب ٥ من المائة في ٢٠١٢ ، نشر يوم ١٧-٠٤-٢٠١٢ ، تم الاطلاع على الموقع الالكتروني التالي : [http://www.ennaharonline.com/ar/algeria\\_news/109465](http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/109465)  
<sup>٥٠</sup> مخاطرية . التسرب المدرسي ، الهاجس . وهران . نشر في جريدة الجمهورية يوم ١٣-٠٢-٢٠١١ . لمزيد من المعلومات زر الموقع التالي :  
<http://www.djazairess.com/eldjournhouria/7934>

<sup>٥١</sup> Khiati, M. Les enfants avant tout, Ed Forem, Alger, pp.222-227, 2004.

<sup>٥٢</sup> Anissa BRAHIM ERRAHMANI, Processus D'addiction A La Toxicomanie - Analyse Comparative Entre Jeunes Scolarises Et Délinquants, Les Annales De l'Université d'Alger N° 21/Juin, Alger ,2012,pp 18-35 ,p 33.

<sup>٥٣</sup> Hanigan, Patricia, Ibid, p 223.

<sup>٥٤</sup> Ibid, p 223.